

التفاوض نقطة تحول في تعامل حكومات الساحل مع المتطرفين

دفعت صعوبة تحقيق انتصارات عسكرية على الجماعات المتشددة في منطقة الساحل الأفريقي حكومات المنطقة وخاصة مالي، إلى التفاوض مع الجهاديين من أجل تهدئة أعمال العنف. لكن ورغم النتائج الإيجابية المحققة بفضل هذا الخيار بحسب قريبين من هذا الملف الحساس، تتمسك فرنسا برفضها القاطع المشاركة أو دعم هذا التماسي خشية أن تعزز الهدنات من قوة الجهاديين.

تيو (بوركينافاسو) - تشكل سياسة التفاوض التي يتبعها بعض زعماء القبائل في منطقة الساحل الأفريقي وبدعم من السلطات مع الجهاديين، منعطفًا جديدًا في التعامل مع الجماعات المتطرفة كونها ستساعد في التقليل من مستوى العنف هناك رغم رفض فرنسا القوة الأبرز في المنطقة السير في هذا النهج.

وتلقى الأمير جبريل ديبالو بعد عامين من الفرار من مسقط رأسه في بلدية تيو إلى الشمال من بوركينافاسو عقب تلقيه تهديدات بالقتل من متطرفين إسلاميين، عرضا غير مسبوق بالعودة والمشاركة في محادثات سلام مع نفس الأشخاص الذين أربوا قتله.

واتصل أداما ويدراوجو نائب رئيس البلدية ديبالو في يناير الماضي، لتقديم المساعدة في التفاوض على إنهاء هجمات الجهاديين التي استمرت سنوات على الميليشيات المحلية والمدنيين ودفعت الآلاف من الأشخاص إلى الفرار من المنطقة. وقال ديبالو، وهو زعيم محلي لراعاة قبائل الفولاني "قلت لهم إنني مستعد للعودة إذا تحلى الجميع بالجدية".

وظلت جيوش دول غرب أفريقيا عقود الجماعات المسلحة النشطة في منطقة الساحل وبعضها على صلة بتنظيمي القاعدة و داعش. وقد حققت نجاحا محدودا في ظل استمرار الهجمات على المدنيين خلال أغلب أوقات العام وبقاء مناطق شاسعة خارج سيطرة الحكومة. وقد قتل المئات من الجنود منذ بداية سيطرة المسلحين على مساحات كبيرة من مالي في 2012.

ويجري الزعماء المحليون حاليا في أكثر المناطق تضررا في بوركينافاسو ومالي محادثات غير رسمية مع المسلحين. ولا تعترف الحكومات علنا بهذه المناقشات لكن خمسة مصادر مطلعة قالت لرويترز إن السلطات تدعمها، وسط رفض فرنسي بشأن مثل هكذا خطوات.

وتقول فرنسا، الحليف العسكري والقوة الاستعمارية السابقة التي لديها قوات قوامها 5100 فرد في المنطقة لدعم القوات المحلية، إن المسلحين سيستفيدون من الهدنات في إعادة تنظيم صفوفهم وإعادة التسليح وتجنيب أفراد. وأكد الرئيس إيمانويل ماكرون مجددا الخميس معارضته للمحادثات. وقال إن القوات الفرنسية لن تقوم بعمليات مشتركة مع دول "تقرر التفاوض مع جماعات تطلق الرصاص على أطفالنا".

لكن هناك مؤشرات أولية على أن هذا التواصل قد يوقف إراقة الدماء في المناطق التي تتعرض لذلك. وتظهر البيانات، التي جمعها مشروع أماكن وأحداث الصراع المسلح في أقاليم الشمالي والساحل وبوكو دو موهون في بوركينافاسو ومقره الولايات المتحدة، انخفاضا ملحوظا في أعداد القتلى الناجمة عن الصراع رغم أن عوامل أخرى من بينها الهجمات العسكرية الأخيرة كان يمكن أن تلعب دورا.

وانخفضت أعداد القتلى في المعارك ونتيجة العنف ضد المدنيين في الإقليم الشمالي في 65 في الربع الأول من 2020 إلى 26 في الربع الأول من 2021.

وانخفضت في إقليم الساحل من 487 إلى 191 كما انخفضت في إقليم بوكو دو موهون من 66 إلى صفر.

وقال محمد ساوودوجو، وهو باحث في القضايا الأمنية وعضو سابق في قوات الدرك البوركينابي

وتلقى الأمير جبريل ديبالو بعد عامين من الفرار من مسقط رأسه في بلدية تيو إلى الشمال من بوركينافاسو عقب تلقيه تهديدات بالقتل من متطرفين إسلاميين، عرضا غير مسبوق بالعودة والمشاركة في محادثات سلام مع نفس الأشخاص الذين أربوا قتله.

واتصل أداما ويدراوجو نائب رئيس البلدية ديبالو في يناير الماضي، لتقديم المساعدة في التفاوض على إنهاء هجمات الجهاديين التي استمرت سنوات على الميليشيات المحلية والمدنيين ودفعت الآلاف من الأشخاص إلى الفرار من المنطقة. وقال ديبالو، وهو زعيم محلي لراعاة قبائل الفولاني "قلت لهم إنني مستعد للعودة إذا تحلى الجميع بالجدية".

وظلت جيوش دول غرب أفريقيا عقود الجماعات المسلحة النشطة في منطقة الساحل وبعضها على صلة بتنظيمي القاعدة و داعش. وقد حققت نجاحا محدودا في ظل استمرار الهجمات على المدنيين خلال أغلب أوقات العام وبقاء مناطق شاسعة خارج سيطرة الحكومة. وقد قتل المئات من الجنود منذ بداية سيطرة المسلحين على مساحات كبيرة من مالي في 2012.

ويجري الزعماء المحليون حاليا في أكثر المناطق تضررا في بوركينافاسو ومالي محادثات غير رسمية مع المسلحين. ولا تعترف الحكومات علنا بهذه المناقشات لكن خمسة مصادر مطلعة قالت لرويترز إن السلطات تدعمها، وسط رفض فرنسي بشأن مثل هكذا خطوات.

وتقول فرنسا، الحليف العسكري والقوة الاستعمارية السابقة التي لديها قوات قوامها 5100 فرد في المنطقة لدعم القوات المحلية، إن المسلحين سيستفيدون من الهدنات في إعادة تنظيم صفوفهم وإعادة التسليح وتجنيب أفراد. وأكد الرئيس إيمانويل ماكرون مجددا الخميس معارضته للمحادثات. وقال إن القوات الفرنسية لن تقوم بعمليات مشتركة مع دول "تقرر التفاوض مع جماعات تطلق الرصاص على أطفالنا".

لكن هناك مؤشرات أولية على أن هذا التواصل قد يوقف إراقة الدماء في المناطق التي تتعرض لذلك. وتظهر البيانات، التي جمعها مشروع أماكن وأحداث الصراع المسلح في أقاليم الشمالي والساحل وبوكو دو موهون في بوركينافاسو ومقره الولايات المتحدة، انخفاضا ملحوظا في أعداد القتلى الناجمة عن الصراع رغم أن عوامل أخرى من بينها الهجمات العسكرية الأخيرة كان يمكن أن تلعب دورا.

وانخفضت أعداد القتلى في المعارك ونتيجة العنف ضد المدنيين في الإقليم الشمالي في 65 في الربع الأول من 2020 إلى 26 في الربع الأول من 2021.

وانخفضت في إقليم الساحل من 487 إلى 191 كما انخفضت في إقليم بوكو دو موهون من 66 إلى صفر.

وقال محمد ساوودوجو، وهو باحث في القضايا الأمنية وعضو سابق في قوات الدرك البوركينابي

فرنسا تسلم مفاتيح الساحل الأفريقي إلى الجهاديين

حكومات المنطقة في ورطة بسبب ضعفها المستفحل في مواجهة الإرهاب



حان وقت الرحيل

وترى فرنسا أنها ستخج في جمع عدد متزايد من المساهمين، وقد أكد مسؤول عسكري أن "الأوروبيين صاروا أكثر إدراكا للرهائنات الأمنية في منطقة الساحل، لاسيما في ما يتعلق بالهجرة"، لكن التدخلات العسكرية حساسة سياسيا في معظم الدول الأوروبية التي تحتاج إلى موافقة من برلماناتها، وقد تفرض أحيانا قيودا على المهام الموكلة إلى قواتها.

إنهاء عملية برخان الفرنسية بعد ثمانية سنوات من الإعلان عنها رهان ينطوي على مخاطر تهدد بتوسع المد الجهادي

وثمة سؤال آخر يطرحه كثير من المراقبين والخبراء العسكريين يتعلق باحتمال مشاركة البريطانيين الذين قدموا حتى الآن دعما قيميا لبرخان مع مفرزة من مروحيات "شينوك" الثقيلة.

اختبار للجيش المحلية

تبدو القوات المشتركة لدول الساحل الخمس التي تشكلت في العام 2017 عاجزة أمام تصاعد قوة هذه الهجمات في ظل تناثر هذه القوات وتقص تسليحها وسوء تشكيلها، فضلا عن تأخر دفع مساعدات وعد بها المجتمع الدولي. ولم تلق القوة المشتركة سوى 300 من أصل 400 مليون دولار تم التعهد بها العام الماضي.

وينظر العديد من السياسيين والخبراء العسكريين الغربيين إلى منطقة الساحل والصحراء على أنها تمثل خطرا كبيرا بسبب القوة المتزايدة للجماعات الجهادية هناك، فضلا عن موقعها كمفترق طرق لتزويد الأسلحة والبشر.

وتمثل خطة العمل الفرنسية الجديدة قبل كل شيء اختبارا للجيش المحلية التي ستجذب نفسها في طبيعة الجهد الأمني. وقد حذر قادة محليون في المنطقة من أنهم سيتعرضون إلى مصاعب شديدة لمنع الجماعات المتطرفة المدججة بأنواع مختلفة من السلاح والطائرات المسيرة من تحقيق المزيد من الانتشار في حالة الانسحاب الفرنسي السريع.

ويتوجس قادة بوركينافاسو والنيجر وتشاد ومالي من تصاعد المخاطر خاصة بعد أن قتل رئيس تشاد المخضرم والحليف المقرب للفرنسيين إدريس ديبي في شهر أبريل الماضي، بينما تسبب انقلاب في مالي في تدهور العلاقات مع باريس بشدة.

ويمتدحو بحلول نهاية عام 2021 لتكريز وجودها على طريق غاو وميناكا، أي قرب ما يسمى منطقة "المثلث الحدودي" بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وكذلك في نيامي عاصمة النيجر.

وسيجري خفض عديد العسكريين الفرنسيين تدريجيا ليصل إلى نحو 3500 في غضون سنة ثم 2500 بحلول عام 2023، وفق مصدر مطلع على الملف. ومن المقرر إبقاء قوات النخبة من فرقة "سابر" الفرنسية لمواصلة ملاحقة قادة الجهاديين.

ومن الواضح أن باريس تريد من شركائها الأفرانقة دورا أكبر في عمليات مواجهة الجهاديين بسبب تكديدها بمقرها المؤكد أن أي خطوة لتخفيف قواتها في الساحل الأفريقي ستورط دولا مثل مالي والنيجر في مواجهة المتشددين.

وسارعت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورنس بارلي إلى التأكيد بعد يوم إعلان ماكرون قرار الانسحاب من منطقة الساحل على أن الالتزام العسكري الفرنسي "سيظل كبيرا جدا"، وقالت "علينا محاربة الجموع الإرهابية ومواصلة هذا العمل الذي سيسمح للقوات المسلحة لدول منطقة الساحل بأن تكون في وضع يمكنها من الرد والتصدي".

وظل حزام الساحل الأفريقي الذي يفصل شمال القارة عن بلدان جنوب الصحراء الكبرى وهي موريتانيا وتشاد ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، إلى حد بعيد خارج مجال الرادار الدولي رغم الجهود التي تقومها فرنسا ضمن قوة برخان لمكافحة التهديدات الإرهابية.

وبدا التحول في الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل العام الماضي مع تشكيل مجموعة "تاكوبا" من القوات الخاصة الأوروبية بمبادرة من باريس بهدف توفير فرق صغيرة من الضباط لدعم الوحدات المالية في القتال. وهذا البرنامج يقوم على شراكة عسكرية مماثلة لفرق المرشدين الغربيين التي تم نشرها في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لدعم القوات الأفغانية.

وتتركز "تاكوبا" في منطقتي غاو وميناكا المالييتين، وتضم الآن 600 عنصر نصفهم فرنسيون، بالإضافة إلى عشرات من الإيستونيين والتشيكين ونحو 140 سويديا، وتعدت إيطاليا بالمساهمة بما يصل إلى 200 عنصر، ووعدت الدنمارك بمئة، فيما أبدت دول أخرى بينها اليونان والمجر وصربيا اهتمامها.

لكن بعد الانقلاب الثاني في مالي في مايو الماضي جددت فرنسا عملياتها المشتركة مع القوات المالية بما في ذلك مع قوة "تاكوبا". ومن المرجح أن يؤدي التعليق إلى نفي الدول الأوروبية عن المساهمة إذا استمر فترة طويلة.

الخطوة التي اتخذها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بسحب قوات بلاده من منطقة الساحل الأفريقي تبدو مجازفة لأنها بمثابة إعطاء الجهاديين مفاتيح السيطرة على المنطقة خاصة في ظل عزز كبير للقوات المحلية، ليس فقط بسبب نقص عديدها أو مستوى التدريبات التي تلقاها لمواجهة الجماعات المتطرفة، بل أيضا بسوء إدارة حكومات المنطقة لهذه القضية الحساسة خاصة أن معظم تلك الدول تشهد قلاقل بين الفينة والأخرى.

باريس - اختار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تجنب حالة الجمود بإعلان مساء الخميس إنهاء عملية برخان العسكرية لمواجهة الجهاديين فضلا عن المشاركة في ائتلاف دولي يدعم القوات المحلية، وهو رهان من دونه ستزداد المخاطر بشكل أكبر مع جيوش لا تزال ضعيفة في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، ومهمة صعبة لحشد التأييد الأوروبي.

وفتح قرار ماكرون إنهاء عملية برخان في الساحل الباب على مصراعيه حول الأسباب الكامنة وراء الخطة. فعلى الرغم من أن القوات الفرنسية تعرضت لنكسات عديدة في السنوات الأخيرة إلا أنها كانت عبارة عن البوصلة التي تحدد اتجاه وخطط وإستراتيجية ملاحقة المتشددون المسلحين.

بعد ثمانين سنوات من وجودها المستمر في منطقة الساحل حيث ينتشر اليوم 5100 من عسكريها، تريد فرنسا الآن الانتقال من مكافحة الجهاديين في الخطوط الأمامية إلى الدعم والمراقبة بالاعتماد على العمليات الاستخباراتية واستخدام المسيرات والطائرات المقاتلة وغيرها كما تفعل الولايات المتحدة، وهي طريقة لتقليل المخاطر وإجبار دول المنطقة على تحمل مزيد من المسؤولية في الحفاظ على أمنها.

وتعود بداية عملية برخان إلى الانتشار الفرنسي الأولي في يناير 2013 حين سعت باريس لمعالجة اندعام الاستقرار المتزايد في المنطقة الذي تسبب فيه مسلحون إسلاميون. ومنذ توليه الرئاسة حاول ماكرون إقناع الحلفاء الغربيين بالمساعدة في تحمل عبء المعركة ضد الإرهاب لمنع المتطرفين الإسلاميين من استغلال الغضب إزاء الفقر والحكومات غير الفعالة.

وينتظر ماكرون نقاشات نهاية يونيو الجاري مع شركائه الأوروبيين والجزائريين المنطقة وأيضا بسبب تجديد باريس إستراتيجية إعادة انتشار قواتها في أفريقيا يبدو محفوفا بمخاطر جملة لأنه سيفتح الباب أمام الجماعات المتطرفة

وهذا التماسي الذي يأتي على خلفية تسارع تطورات الأحداث في تلك المنطقة وأيضا بسبب تجديد باريس إستراتيجية إعادة انتشار قواتها في أفريقيا يبدو محفوفا بمخاطر جملة لأنه سيفتح الباب أمام الجماعات المتطرفة

لماذا الآن

بعد ثمانين سنوات من وجودها المستمر في منطقة الساحل حيث ينتشر اليوم 5100 من عسكريها، تريد فرنسا الآن الانتقال من مكافحة الجهاديين في الخطوط الأمامية إلى الدعم والمراقبة بالاعتماد على العمليات الاستخباراتية واستخدام المسيرات والطائرات المقاتلة وغيرها كما تفعل الولايات المتحدة، وهي طريقة لتقليل المخاطر وإجبار دول المنطقة على تحمل مزيد من المسؤولية في الحفاظ على أمنها.

وتعود بداية عملية برخان إلى الانتشار الفرنسي الأولي في يناير 2013 حين سعت باريس لمعالجة اندعام الاستقرار المتزايد في المنطقة الذي تسبب فيه مسلحون إسلاميون. ومنذ توليه الرئاسة حاول ماكرون إقناع الحلفاء الغربيين بالمساعدة في تحمل عبء المعركة ضد الإرهاب لمنع المتطرفين الإسلاميين من استغلال الغضب إزاء الفقر والحكومات غير الفعالة.

وينتظر ماكرون نقاشات نهاية يونيو الجاري مع شركائه الأوروبيين والجزائريين المنطقة وأيضا بسبب تجديد باريس إستراتيجية إعادة انتشار قواتها في أفريقيا يبدو محفوفا بمخاطر جملة لأنه سيفتح الباب أمام الجماعات المتطرفة

وهذا التماسي الذي يأتي على خلفية تسارع تطورات الأحداث في تلك المنطقة وأيضا بسبب تجديد باريس إستراتيجية إعادة انتشار قواتها في أفريقيا يبدو محفوفا بمخاطر جملة لأنه سيفتح الباب أمام الجماعات المتطرفة

باريس - اختار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تجنب حالة الجمود بإعلان مساء الخميس إنهاء عملية برخان العسكرية لمواجهة الجهاديين فضلا عن المشاركة في ائتلاف دولي يدعم القوات المحلية، وهو رهان من دونه ستزداد المخاطر بشكل أكبر مع جيوش لا تزال ضعيفة في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، ومهمة صعبة لحشد التأييد الأوروبي.

وفتح قرار ماكرون إنهاء عملية برخان في الساحل الباب على مصراعيه حول الأسباب الكامنة وراء الخطة. فعلى الرغم من أن القوات الفرنسية تعرضت لنكسات عديدة في السنوات الأخيرة إلا أنها كانت عبارة عن البوصلة التي تحدد اتجاه وخطط وإستراتيجية ملاحقة المتشددون المسلحين.

بعد ثمانين سنوات من وجودها المستمر في منطقة الساحل حيث ينتشر اليوم 5100 من عسكريها، تريد فرنسا الآن الانتقال من مكافحة الجهاديين في الخطوط الأمامية إلى الدعم والمراقبة بالاعتماد على العمليات الاستخباراتية واستخدام المسيرات والطائرات المقاتلة وغيرها كما تفعل الولايات المتحدة، وهي طريقة لتقليل المخاطر وإجبار دول المنطقة على تحمل مزيد من المسؤولية في الحفاظ على أمنها.

وتعود بداية عملية برخان إلى الانتشار الفرنسي الأولي في يناير 2013 حين سعت باريس لمعالجة اندعام الاستقرار المتزايد في المنطقة الذي تسبب فيه مسلحون إسلاميون. ومنذ توليه الرئاسة حاول ماكرون إقناع الحلفاء الغربيين بالمساعدة في تحمل عبء المعركة ضد الإرهاب لمنع المتطرفين الإسلاميين من استغلال الغضب إزاء الفقر والحكومات غير الفعالة.

وينتظر ماكرون نقاشات نهاية يونيو الجاري مع شركائه الأوروبيين والجزائريين المنطقة وأيضا بسبب تجديد باريس إستراتيجية إعادة انتشار قواتها في أفريقيا يبدو محفوفا بمخاطر جملة لأنه سيفتح الباب أمام الجماعات المتطرفة

فلورنس بارلي

فرنسا لن تتخلى عن
جيوش المنطقة في
التصدي للمتطرفين



المجموعات الجهادية في مجموعة دول الساحل الخمس

مرتبطه بـ: تنظيم القاعدة تنظيم الدولة الإسلامية



لتمرد: مكتب الأمم المتحدة للتحريات والجمرة MENARA. أف ب
مجموعة الخمس في الساحل: بوركينا فاسو، تشاد، موريتانيا، مالي، النيجر